

## الندوة الدولية للآثار المسروقة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١

عقدت في بغداد في الفترة من ١٠-٢ كانون الاول ٩٤ الندوة العالمية حول الآثار المسروقة من العراق وقد حضر الندوة آثاريون ومختصون بتاريخ بلاد الرافدين القديم من مختلف انحاء العالم ، عقدت الندوة بحضور السيد وزير الثقافة والاعلام الاستاذ حامد يوسف حمادي والسيد مدير عام دائرة الآثار والتراث الدكتور مؤيد سعيد بسيم والبروفيسور هيديو فوجي من معهد دراسات العراق القديم في جامع كوكوشيكان في طوكيو . ويهدف الاجتماع الى جذب الانتباه الى العدد الكبير من القطع الأثرية المسروقة من المتاحف العراقية والمواقع الأثرية في العراق خلال حرب عام ١٩٩١ وبعدها . حضر الندوة السادة التالية اسمائهم في انهاء من المعاهد والجامعات المتخصصة اضافة الى ممثلين من المؤسسات ذات العلاقة ومنهم :

- البروفيسور هيديو فوجي ، معهد الدراسات الحضارية للعراق القديم، جامعة كوكوشيكان، طوكيو .
- السيد باسوماسا باتاكيساوا، مؤسسة اساهي شينبون الاعلامية، طوكيو .
- الدكتورة اريكا هنتر، جامعة كامبرج .
- البروفيسور نيكولاس بوسنكيت ، كلية ترينيتي، كامبرج
- الدكتور جون كرتس، المتحف البريطاني، لندن .
- السيدة ليري ديفس، لندن .
- البروفيسور مكواير جيسون، الجمعية الامريكية للابحاث الأثرية في بغداد .
- البروفيسورة اليزابيث ستون، جامعة نيويورك في ستوني بروك .
- الدكتور ميخائيل مولر-كاربة ، متحف الآثار المركزي في ماينز، المانيا .
- الدكتور بيتر ميكلوس، برلين .
- البروفيسور هيرمان كاش، جامعة كينت ، بلجيكا .
- البروفيسور ميشيل تاتريت، جامعة كينت، بلجيكا .
- البروفيسور جيوفاني بيتيناتو، جامعة روما لاسابيانسا .
- الدكتور روبرتو بارابتي، تورينو .

- الدكتورة هلكا ترنكفالدر، جامعة انسبروك، النمسا .
- السيد كن ماتسوموتو ، جامعة كوكوشيكان، طوكيو .
- البروفيسور جورجيو كولليني، جامعة تورينو، ايطاليا .
- البروفيسور رؤوف منشاتيف، اكااديمية العلوم الروسية .
- الدكتور خواكين قرطبة، جامعة مدريدالحره ، اسبانيا .

وقد تم استعراض حالة الآثار في العراق والآثار العراقية المهربة والتي استخرجت بصورة غير شرعية . كما عرض فلم وثائقي مؤثر يبين حالة المتاحف المحلية بعد نهبها، فقد تعرضت المتاحف التالية الى النهب والتخريب :

- متحف دهوك : ٢٤٠ قطعة أثرية .
- متحف كركوك : ٧٤٨ قطعة أثرية .
- متحف الكوفة : ١٤٨ قطعة أثرية .
- متحف القادسية: ٩٤ قطعة أثرية .
- متحف ميسان : ٧٢٣ قطعة أثرية .
- متحف البصرة: ٦٤٧ قطعة أثرية .
- متحف السليمانية: ٢٢ قطعة أثرية .
- متحف واسط : ٧٤ قطعة أثرية .
- متحف آشور : ٣٠ قطعة أثرية .
- متحف سنجار : ٤ قطع أثرية .

كما ان اجزاء من تماثيل والواح جدارية سرقت مؤخرا من المواقع الأثرية الحضر والنمرود . هذا اضافة الى ان اثني عشر موقعا أثريا قد تعرض بشكل مكثف للنهب والحفر غير القانوني، ومنها موقع (أوما) الذي تعرض لغزو من منات من السراق المسلحين الذين قاموا بنهب ارسيف من الرقم الطينية المكتوبة بالخط المسماري .

وتجدر الإشارة الى انه لم يسترجع من هذه الآثار سوى عدد يسير منها ، في حين تم تهريب الكثير منها خارج القطر والتي أخذت بالظهور في اسواق الآثار في مختلف انحاء العالم .

واطلع المشاركون على الإجراءات التي اتخذت لحد الآن ، فقد كان من بينها اعداد قائمة بالآثار التي فقدت من المتاحف مدعمة بارقامها المتحفية وصورها . حيث سبق لدائرة الآثار والتراث اعداد تلك القائمة وتم ارسالها الى منظمة اليونسكو غير ان الاخيرة لم تتخذ اجراء بشأنها . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القائمة اعتمدت في اصدار عددين من نشرة ( التراث المفقود ) وهي الآثار المسروقة من متاحف العراق المحلية ( النشرة الاولى قام باعدادها البروفيسور مكوابر جيسون والدكتورة اوكستا مكماهون وهما من الجمعية الامريكية للابحاث الأثرية في بغداد . والنشرة الثانية قام باعدادها البروفيسور نيكولاس بوستكيت، والدكتور بيكر والدكتور روجر ماثيس من المدرسة البريطانية للآثار العراقية ) . وعلى الرغم من هذه الإجراءات فانه لم يسترد من الآثار المسروقة لحد الآن سوى رقيم طيني واحد فقط .

لقد اوصت الندوة باتخاذ الإجراءات التالية وذلك لمعالجة هذا الوضع المرعب :

١- توجيه نداء عام، من خلال اليونسكو، الى كافة المؤسسات المعنية بما فيها الشرطة الدولية، الاتحاد الدولي للكمارك والاتحاد الدولي لتجار التحفيات، وذلك للمساعدة في منع الاتجار غير القانوني بالآثار العراقية .

- ٢- توجيه نداء الى مدير عام اليونسكو والطلب اليه التدخل لإيقاف التدمير المستمر للتراث الحضاري في العراق .
- ٣- اصدار قواعد اخلاقيات المهنة لكافة الباحثين المعنيين بحضارة الشرق الادنى والوسط القديم والاسلامي .
- ٤- توجيه نداء الى البلدان المجاورة للعراق طلبا في مساعدتها في منع الاتجار غير القانوني بالآثار العراقية .
- ٥- اصدار العدد الثالث من نشرة ( التراث المفقود ) ، وذلك للضمينها معلومات اضافية عن الآثار المسروقة بصورة اكثر وضوحا .
- ٦- توجيه جواب باسم البروفيسور هيدبو فوجي الى مدير شعبة المعايير الدولية في قطاع الثقافة في منظمة اليونسكو يذكر فشل اليونسكو في اتخاذ اجراء ايجابي لحثه على تقديم دعمه الكامل الآن وفي المستقبل .
- ٧- التحري عن امكانية البدء بشروع من شأنه ان يتضمن سجلا عاما بكافة الآثار الموجودة في المتحف العراقي موفرا توثيقا مصورا كاملا ومعلومات وصفية . سيكون هذا المشروع نظيرا للمشروع الجديد (طوبو) الذي ستدعمه وتوجهه جامعة روما بالتعاون مع المعهد العراقي الايطالي للآثار ودائرة الآثار والتراث في العراق . ويهدف المشروع الى اعداد سجل آثارى وصفي موثق بالصور لكافة الاواح المسمارية والمدونات الاخرى في المتحف العراقي . وسيعمل هذان المشروعان سويا على تهيئة قاعدة معلومات كاملة على العاسوب الآلي عن مجموعة الآثار في المتحف العراقي . كما وسيعملان على نشر المعلومات في الوقت الحاضر عن اية قطعة اثرية عراقية مسروقة .
- ٨- نظرا للصعوبات العالمية للاتصال بالعالم الخارجي من العراق ينبغي تأسيس مكتب خارج العراق يقوم بمتابعة ما تنغذه اليونسكو من اجراءات بشأن الآثار العراقية المسروقة، وتلك التي تم تصديرها بصورة غير قانونية الى خارج العراق . كما ان هذا المكتب سيقوم بنشر المعلومات الاضافية عن الآثار المصدرة بصورة غير شرعية من العراق حالما تتوفر معلومات اضافية .

## قواعد اخلاقيات المهنة للمختصين في الآثار

### في الشرق الادنى والوسط

تم تطوير قواعد اخلاقيات المهنة بمناسبة الندوة العالمية عن الآثار العراقية المسروقة المنعقدة في بغداد للفترة من ١٠-١٢ كانون الاول ١٩٩٤ ، ان كافة المختصين بالتراث الحضاري معليون بهذه القواعد وعلى وجه التحديد أولئك المختصون بالحضارة القديمة والاسلامية في الشرق الادنى والوسط بضمنهم آثاريون ومؤرخو الفن والنقويون والمعماريون والعلماء والعاملون المساعون في المواقع الأثرية . لقد تم تطوير هذه القواعد ادراكا للدمار الهائل الذي حل بالتراث الحضاري في هذه المنطقة والذي نجم عن النهب في المواقع الأثرية ونهب المتاحف والذي ادى بالتالي الى التصدير والاتجار غير القانوني بالقطع الأثرية والالواح المسمارية والمدونات الاخرى والمخطوطات والعناصر المصارية ، ولم

يقتصر الأمر على رفع القطع الأثرية من محيطها الأثري بل إن الاتجار غير القانوني بالآثار يقود إلى تدمير المزيد من الأعمال الفنية والقطع الأثرية أكثر من تلك التي تجلب إلى السوق وذلك بسبب الاستغناء عن القطع والألواح غير الكاملة والمصورات التي تعزل عن المخطوطات . ويقوم أولئك الذين يسهمون بمنزل أو بأخر كأفراد أو مؤسسات بالاتجار غير القانوني بالآثار بالتشجيع المباشر على هذا التخريب . وكخطوة أولى في إيقاف هذا التزييف للتراث الحضاري للشرق الأدنى والأوسط ، تأخذ قواعد المهنة هذه كنقطة بداية لها، التأكيد على قواعد الأخلاقيات المهنية الذي أوجده المجلس العالمي للمتاحف والملحق بهذه الوثيقة بحيث ينبغي توسيع الفقرات الأكثر أهمية في قواعد الأخلاقيات المهنية المشار إليه أعلاه ليضمن كافة العاملين المعنيين بالتراث الحضاري وهي : 2.11, 3.2, 3.3, 4.2, 4.4, 5.2, 6.3, 6.4, 6.5, 7.1, 7.3, 8.3, 8.5, 8.6.

إن المبادئ المهمة سواء كانت التي أوجدتها قواعد الأخلاقيات المهنية تلك أو التي اتفق عليها في الندوة الحالية هي :

١- لا ينبغي لأي ممن امتهن المهنة ذات العلاقة بالحضارة القديمة والإسلامية للشرق الأدنى والأوسط أن يمتلك ، سواء كان ذلك عن طريق الشراء أو الإهداء أو الإرث أو التبادل ، أية قطعة أثرية أو لوح طيني أو مخطوطة أو عنصر معماري منقح ما لم يستطع ذلك الفرد أن يحصل على مستمسك نافذ المفعول أو ما لم يستطع أن يوضح أن القطعة الأثرية لم يتم اقتسابها أو تصديرها من بلدها الأصلي أو من بلد وسيط حيث من الممكن أن يكون هناك من تمككها بصورة غير قانونية خارجا قوانين ذلك البلد .

٢- لا ينبغي لأي ممن امتهن المهنة ذات العلاقة بالحضارة القديمة والإسلامية للشرق الأدنى والأوسط أن يتورط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتنقيب غير القانوني .

٣- لا ينبغي لأي ممن امتهن المهنة ذات العلاقة بالحضارة القديمة والإسلامية للشرق الأدنى والأوسط أن يشخص مادة أو يصادق على أثريتها أو يقيمها ماديا حالما يعرف أنها كانت قد نقتب عنها أو/ و تم تصديرها بصورة غير شرعية .

٤- بما أنه لا ينبغي النشر عن المواد الأثرية أو عرضها إلا بموافقة من مالكيها الشرعي لذا لا يجوز على المختص في الآثار القديمة أو الإسلامية للشرق الأدنى والأوسط نشر أية معلومة أو عرض الآثار ، وإنما كان هناك سببا للاعتقاد بأنه قد نقتب عنها أو تم تصديرها بشكل غير قانوني .

٥- لا ينبغي لأي متحف أو مؤسسة أن تشارك في بيع الآثار أو نقلها بدون إعلام دائرة الآثار في دولة المصدر المفترض .

## نداء بغداد العالمي

التقى في بغداد عدد من العلماء الاجانب المختصون في الآثار والعمارة واللغات وتاريخ الفن من العاملين لفترات طويلة في البحوث المتعلقة بالتراث الثقافي للعراق بدعوة من وزارة الثقافة والاعلام لحضور ندوة من ١٠-١٢ كانون الاول ١٩٩٤ . وبهذه المناسبة اصبحوا على اطلاع كامل على حجم الخسارة في الممتلكات الثقافية بسبب نهب الآثار من متاحف العراق المحلية في اعقاب حرب الخليج . وكان من بين الوثائق الاكثر تأثيرا هو فلم فيديو يعرض المتاحف المحلية التي تعرضت للنهب في الكوفة وكركوك ودهوك وميسان والبصرة وواسط والسليمانية وأشور والقادسية حيث لم يقتصر الدمار على الابنية وملحقاتها والآثاث والاكثر من ذلك فقد سرقت الآثار والسجلات والاعمال الفنية .

لقد اوضحت المناقشات التي دارت حول النهب ان قائمة القطع الاثرية المسروقة التي اعدتها دائرة الآثار والتراث العراقية والتي شكلت القاعدة لعدد من نشرة ( التراث المفقود ) التي نشرتها اولا الجمعية الامريكية للأبحاث الأثرية في بغداد وثانيا المدرسة البريطانية للآثار العراقية ، لم تمثل سوى جزءا يسيرا من الخسارة . وفي ضوء هذه الحقيقة فأنه من المحتم بذل جهد تعاوني لنشر قائمة شاملة مدعمة باكثر قدر ممكن من الصور التوضيحية .

لقد الفت الندوة الضوء على خطر جديد اعظم يواجه التاريخ الثقافي، والممثل بالتنقيبات غير الشرعية وتهريب الآثار والاعمال الفنية ، وهي نشاطات كانت قد تصاعدت بصورة مستديمة خلال فترة الحصار . ان التنقيبات غير المشروعة التي تجري على نطاق واسع في المناطق الجنوبية والشمالية في العراق تمثل ظاهرة جديدة بالنسبة لهذا البلد والتي قد نجمت بصورة مباشرة عن قساوة ظروف العيش المفروضة على العامة من الناس بسبب الحرب والحصار . كما ان دائرة الآثار والتراث قد عانت ايضا من ذلك ، فقد تعرضت ميزانيتها وكادرها الوظيفي الى تقليصات حادة مما ادى الى التقليص في قابليتها على اتجاز وظائفها . وبهذا فقد انت التبعات الباهضة للعقوبات الاقتصادية الى حصار ثقافي اثر في المتطلبات الاكثر اولوية لحماية الآثار والاعمال الفنية وصيانتها والحفاظ عليها .

نحن المشاركون في الندوة ، نعتقد بان الحصار من الناحية الشرعية لا يمكن ابدان يتضمن جانباً ثقافياً وذلك لان الثقافة والتراث الثقافي لاي بلد هما ملك مشترك للأسانية جمعاء . ولذا فأن اي عمل يؤذي تراث العراق الثقافي مثلما يفعل الحصار الحالي يخرب تراث العالم الثقافي بكامله . ان المجال الثقافي بما في ذلك الآثار يجب ان يتحرر من الحصار . نريد ان نؤكد فعلا على سبل الاحتياجات الاكثر الحاحا والمدرجة ادناه :

أ- للتدخل العملي لاييقاف التهريب والمتاجرة بالقطع الاثرية المسروقة من العراق .

ب- مساعدة السلطات العراقية المسؤولة في اعادة اعمار نظام المتاحف العراقية بدءا بالمتحف العراقي في بغداد ، حيث يجب اعادة فتح هذا المستودع لحضارة وادي الرافدين بأسرع وقت ممكن . كما يجب اعطاء اولوية خاصة الى تقييم الاضرار التي نجمت عن التنقيبات غير المشروعة . ويعقب ذلك

مساعدتها في تأسيس نظام لمراقبة المناطق المعرضة لخطر اعظم مقارنة بغيرها .

نحن نناشد مدير عام منظمة اليونسكو ، الدكتور فديريكو مايور ان يطلب من اليونسكو تنفيذ المهمات القانونية وهي : حماية تراث لا يعود الى الشعب العراقي وحده بل ايضا الى البشرية جمعاء . كما تدعو الندوة الى توجيه نداء عالمي يحث المدير العام لليونسكو واللجان الدولية الحكومية وغير الحكومية المرتبطة باليونسكو والشرطة الدولية والاتحاد الدولي للكمارك والاتحاد الدولي لتجار التحف للمشاركة سوية في اتخاذ اجراءات مؤثرة من شأنها ان تمنع بيع الاثار من مصادر مشكوك فيها والتأكد من أنها غير مسروقة من المتاحف العراقية ، او انها غير منقبة عنها بصورة غير شرعية . ينبغي على هذه المؤسسات الدولية ان تعلم العراق عن اية مواد مسروقة او منقبة عنها او مصدرها بصورة غير شرعية ومن ثم تسهيل اعادتها الى العراق . كما ندعو مدير عام منظمة اليونسكو الى مناقشة الدول التي تفرض العقوبات الاقتصادية والحصار الثقافي مشجعا اياها لاجاد استثناءات عن طريق تعزيز العلاقات الثنائية فيما يتعلق باجراءات حضر بيع الآثار العراقية المسروقة . ينبغي لهذه الدول ان تعلم العراق بصورة مباشرة او من خلال طرف محايد ثالث عن بيع آثار العراق المسروقة .

نطلب من منظمة اليونسكو ، من خلال دولها الاعضاء التدخل لأيقاف اي بيع لمواد ذات اصول من العراق الحديث . كما نوصي بأن كافة بالعي الاثار ينبغي تشجيعهم لتقديم معلومات عن المكان الاصيلي لكل قطعة وضروف العثور عليها والوسائل التي جعلت هذه القطعة بحوزتهم . ونقترح ايضا ان اسماء اي مشتري للآثار ينبغي ان توفر حال الطلب .

وبما ان للجنة الدولية للمتاحف ( الايكوم ) علاقات مباشرة مع الكثير من المتاحف في انحاء العالم وكذلك مع اللجان الدولية للمتاحف في الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي منظمة اليونسكو واللجان الوطنية لمنظمتي اليونسكو والايكوم فنحن ندعوها لقيادة جهد لاقتناع الدول الى اتخاذ الاجراءات التالية:

أ- إيقاف تهريب الآثار .

ب- إيقاف الاتجار بالآثار المسروقة داخل اراضيهم ذات السيادة .

ج- عدم السماح بمرور الآثار المسروقة التي في وضع عبور الى دول اخرى .

د- المصادرة المؤقتة للآثار المسروقة لحين توضيح الوضع القانوني لها .

وندعو منظمة اليونسكو وبقية المؤسسات الدولية الى مراجعة القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالتملكات الثقافية وذلك من اجل ان تتصدى لتأثيرات الحرب الحديثة والتكنولوجيا على الاثار والتراث الثقافي ونحث منظمة اليونسكو بالتعاون مع الشرطة الدولية على تأسيس قاعدة معلومات مركزية لجميع المواد المسروقة والمبلغ عنها في انحاء العالم وذلك من اجل تسهيل الرجوع اليها من قبل المؤسسات الدولية التي تتعامل مع المواد الثقافية المسروقة مثل الشرطة الدولية وخدمات الكمارك .

ان اعمالا مثل هذه من شأنها ان تخدم حماية الممتلكات الثقافية اثناء الصراع المسلح او الاحتلال العسكري وفي اعقابهما . ونأمل ان هذه الاعمال تستخدم بشكل افضل تراث البشرية ليس فقط في العقد الاخير من هذا القرن ولكن ايضا قدما نحو القرن الحادي والعشرين .

الى: الدكتور فديريكو مايور  
مدير عام منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ( اليونسكو )

من المؤكد انكم ستكثرون على علم بان الكثير من المتاحف العراقية في المحافظات قد سرقت وفقدت محتوياتها، علاوة على الخراب الذي لحق بالمواقع والنصب الأثرية وذلك في اعقاب الاعمال العدوانية التي نشبت في عام ١٩٩١. وفي الآونة الاخيرة شهد القطر زيادة حادة في نبش المواقع الأثرية وفي تصدير الآثار المسروقة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها السلطات المختصة في فرض السيطرة على بعض الاجزاء في البلاد ولا سيما الجنوب والشمال، ان امرا مثل هذا ليبعث على الحزن على نحو خاص سيما وان العراق كان ولحد ١٩١١ قد سجل سمعة طيبة للغاية في حماية تراثه وفي مجال الحد من تهريب الآثار .

وفي ضوء ما حدث، قام السيد وزير الثقافة والاعلام العراقي في آذار ١٩٩٤ بالاتفاق مع البروفيسور هيديو فوجي ، مدير معهد الدراسات الحضارية للعراق القديم في جامعة كوكوشيكان، طوكيو، وذلك من اجل الترتيب لعقد ندوة عالمية لمناقشة الاجراءات الممكنة للتغلب على البعض من هذه المشاكل. عقدت الندوة في بغداد للفترة من ١٠ - ١٢ كانون الاول من عام ١٩٩٤. وحضرها مختصون بالآثار من مختلف الاقطار وهم الموقعون على هذه الرسالة. وفي اثناء مناقشاتنا تم الاتفاق على مخاطبتكم بصفتكم المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ( اليونسكو ) وذلك لعرض افكارنا المشتركة كما هي موضوعة في البيان المرفق والطلب لتبني اجراءات خاصة بالموضوع. لقد قمنا بالتوجه الى اليونسكو بصفتها الحارس الدولي لتراث العالم الحضاري وذلك بصفتنا باحثين وخبراء عاملين في مجال الآثار في العراق فنحن قلقون غاية القلق بشأن اهميته العظيمة في تأريخ الحضارة البشرية.

وعليه وازضافة الى اجراءات اليونسكو الاعتيادية فنحن نحثها والمنظمات التابعة لها على ان :

١- تعمل بالاشتراك مع الشرطة الدولية والاتحاد الدولي للكمارك والمجلس الدولي للمتاحف

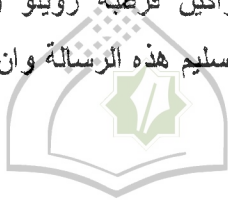
والاتحاد الدولي لتجار التحفيات وأية مؤسسة معنية وذلك لاتخاذ كافة الاجراءات الفعالة والمتاحة لمنع نقل الآثار والمشكوك في مصادرها ولمنع بيعها وللتأكد من انها غير مسروقة من المتاحف العراقية وانها منقبة او منقولة بصورة غير شرعية وابللاغ السلطات العراقية عن اية حالة من الحالات هذه وذلك كي يتمكن العراق من اعداد وتقديم الوثائق الضرورية لاستعادتها.

٢- تقدم كل مساعدة ممكنة للاعلان عنها وتوزيع المعلومات عن الآثار المسروقة التي وفرتها لها السلطات العراقية او التي جهزتها بها اية وكالة خارج العراق والتي كانت قد حولتها بها دائرة الآثار العراقية لتنسيق تبادل المعلومات .

٣- تعمل قدر الامكان كطرف وسيط بين السلطات العراقية والمنظمات المعنية الاخرى، وان تعمل وبشكل خاص على مناقشة الدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع العراق والتي يعمل الحصار الاقتصادي والحضارى على اعاقه الاتصال بها وذلك لاجاد اية استثناءات خاصة مطلوبة لتمكين الاجراءات لمنع تسويق الآثار العراقية المسروقة والتي من خلالها ينبغي على مثل هذه الدول ان تعلم السلطات العراقية بها بشكل مباشر او من خلال طرف ثالث.

٤- تقدم كل الدعم الممكن في الجهود المطلوبة لتجديد المتاحف والمختبرات والمخازن وايصالها الى حالة مقبولة تفي بأغراض حفظ وصيانة الآثار العراقية ( ستقوم دائرة الآثار قريبا بتقديم التفاصيل الخاصة بالموضوع )، وان تساعد في توفير الخبرة الفنية والمواد الخاصة المطلوبة لهذا العمل، كما ونطلب من منظمة اليونسكو ان تعمل كوسيط مع المؤسسات الدولية الاخرى لتسهيل نقل مثل هذه الخبرة والمواد التي يصعب في الوقت الراهن نقلها بسبب الحصار المستمر على العراق.

٥- تعمل على تقديم المساعدة في توزيع البيان المرفق دوليا وعلى الجهات المعنية كافة .  
لقد طلبنا من البروفيسور خواكين قرطبة زويلو والبروفيسور هرمان كاش والبروفيسور جان لوى هيو والبروفيسور هيديو فوجي تسليم هذه الرسالة وان ينقلوا اليكم احرا تحايا كافة المشاركين في الندوة وشكرهم .



## نداء الى الدول المحيطة بالعراق والقريبة منه

نحن العلماء الموقعون في ادناه الممثلون لمؤسسات عالمية معنية بدراسة العراق القديم ، نناشد كافة حكومات البلدان المحيطة بالعراق والقريبة منه للمساعدة في الحد من الاتجار غير المشروع بالآثار . ان هذا الاتجار لا يؤدي للعراق وحده بل يؤدي بلداتكم ايضا لأن الاستمرار في القدرة على تصدير المواد الأثرية العراقية من خلال بلداتكم انتم ، لا بد وان يؤدي الى ازدياد التنقيبات وعمليات التصدير غير الشرعية لتراثكم ايضا .